A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/51/515/Add.1
16 December 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ١١٥ من جدول الأعمال

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

إضافـــة

أولا - مقدمـــة

١ - يستكمل هذا التقرير المعلومات المتعلقة بالحالة المالية للأمم المتحدة الواردة في التقرير السابق للأمين العام عن هذا الموضوع والمؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ (A/51/515)، على أساس الاشتراكات المتلقاة حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر والإسقاطات المنقحة حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

ثانيا - حالة الاشتراكات

٢ - في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، بلغ عدد الدول الأعضاء التي دفعت بالكامل الأنصبة المقررة عليها في الميزانية العادية ٩٧ دولة، مقابل ٩٠ دولة في نفس التاريخ من عام ١٩٩٥، و ٧٢ دولة في عام ١٩٩٤. ومع ذلك، بلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة للميزانية العادية حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ ما مجموعه ٦٧٩ مليون دولار. وبعد تسلم مدفوعات في بداية كانون الأول/ديسمبر، أصبح هذا المبلغ الآن ٥٤٦ مليون دولار، منها ٣٩٣ مليون دولار تتعلق بأنصبة عام ١٩٩٦ و ١٥٣ مليون دولار تتعلق بأعوام سابقة. وتشكل الاشتراكات المستحقة على الدولة ذات المعدل الأعلى من الأنصبة المقررة ٦٩ في المائة من مجموع المبلغ المستحق.

٣ - وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة المستحقة على جميع الدول الأعضاء لعمليات حفظ السلام (١,٧ بليون دولار) وللمحكمتين الدوليتين (٨,٣ مليون دولار) ما يزيد عن ١,٧ بليون دولار بقليل.

020197 020197 96-37531

٤ - وبذلك يكون مجموع الاشتراكات المقررة المستحقة على جميع الدول الأعضاء حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢,٣ بليون دولار. ويظهر هذا الرقم انخفاضا بنحو ٤٠٠ مليون دولار عما كان عليه في نهاية أيلول/سبتمبر. بيد أنه لا يزال مرتفعا على نحو لا يسمح بكفالة السلامة المالية للمنظمة وقدرتها على الاستمرار.

ثالثا - الحالة النقدية الراهنة

٥ - ازدادت الحالة النقدية السالبة للصندوق العام المشترك (الميزانية العادية وصندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص) من ١١٩ مليون دولار في نهاية أيلول/سبتمبر الى ٣٢٨ مليون دولار في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. وقد تراكم هذا العجز النقدي رغم ما بذلته دول أعضاء عديدة من جهود مشجعة للوفاء بالتزاماتها إزاء الأمم المتحدة، مواجهة في الغالب مشاكل اقتصادية خطيرة.

رابعا - إسقاطات التدفق النقدي للصندوق العام

٦ - كما كان متوقعا، ستظل الحالة النقدية للصندوق العام المشترك سالبة حتى نهاية عام ١٩٩٦، وفي تشرين الأول/أكتوبر، واستنادا الى معلومات مستقاة من عدد من الدول الأعضاء والى أنماط الدفع السابقة، كان من المنتظر تلقي اشتراكات بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار تقريبا في الربع الأخير من عام ١٩٩٦. ولكن استنادا الى معلومات أحدث عهدا، يتوقع الآن أن يزيد مجموع الاشتراكات المدفوعة عن ٢٠٠ مليون دولار خلال هذه الفترة، أي أقل بمقدار ١٠٠ مليون دولار مما كان متوقعا في السابق.

٧ - ونتيجة لذلك، من المتوقع الآن أن يختتم الصندوق العام المشترك السنة برصيد سالب قدره ١٩٥ مليون دولار، بالمقارنة مع تقدير سالب سابق قدره ١٠٣ ملايين دولار. وهذا معناه عدم تحقيق تحسن ملحوظ منذ عام ١٩٩٥، عندما بلغ الرقم السالب المناظر ١٩٨ مليون دولار، وهو تدهور كبير من الرقم السالب ٢٦ مليون دولار، في نهاية عام ١٩٩٤، والرقم السالب ١ مليون دولار في نهاية عام ١٩٩٣.

خامسا - إسقاطات التدفق النقدي لعمليات حفظ السلام

٨ - على نحو ما ذكر في تقارير سابقة، يجب التأكيد على أن التنبؤ بالتدفق النقدي لعمليات حفظ السلام هو أصعب بكثير من التنبؤ بالتدفق النقدي للميزانية العادية. ذلك أن مواعيد ومبالغ الأنصبة المقررة

لعمليات حفظ السلام وما ينتج عنها من اثر على إمكانية التنبؤ بالمقبوضات هي أكثر تقلبا بكثير منها في حالة الميزانية العادية.

٩ - وقد ورد في التقديرات المستكملة السابقة أن الرصيد النقدي الموحد لعمليات حفظ السلام سيصل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ الى ٧٩٥ مليون دولار. ومن المتوقع الآن أن يصل الى ٩١٠ ملايين دولار، أي بزيادة قدرها ١١٥ مليون دولار.

١٠ - وتعود هذه الزيادة البالغة ١١٥ مليون دولار في الرصيد النقدي المقدر لعمليات حفظ السلام في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ الى حدوث انخفاض في كل من الإيرادات والنفقات المسقطة، وهي ضرورية لمواجهة العجز النقدي في الميزانية العادية الذي زاد عما كان متوقعا.

١١ - وقد سددت بالفعل للبلدان المساهمة بقوات مدفوعات بلغت ٢٩٩ مليون دولار، وستسدد ٥١ مليون دولار إضافية بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر، بحيث يكون المجموع ٣٥٠ مليون دولار في نهاية ١٩٩٦، كما ذكر من قبل.

١٢ - وفضلا عن ذلك، يعتزم الأمين العام أيضا تسديد ٢٧٥ مليون دولار كدفعة خاصة في نهاية السنة للبلدان المساهمة بقوات. وهذا مرهون بتلقي كامل المبلغ المتوقع من الاتحاد الروسي لعام ١٩٩٦ في نهاية السنة، وقدره ٤٠٠ مليون دولار. وقد دُفع من هذا المبلغ، حتى بداية كانون الأول/ديسمبر، ٢٥٥ مليون دولار. وأفاد الاتحاد الروسي أنه سيقدم أيضا دفعة إضافية قدرها ٥٠ مليون دولار خلال كانون الأول/ديسمبر، بحيث يصل المجموع الى ٣٠٥ ملايين دولار، ونتيجة لانخفاض المبلغ الإجمالي، عُدلت الدفعة الخاصة لنهاية السنة فأصبحت الآن ٢٠٠ مليون دولار.

١٣ - واستنادا الى الإسقاطات الحالية، يقدر الآن المبلغ المستحق للدول الأعضاء في نهاية عام ١٩٩٦، نظير تكاليف القوات والمعدات، بما قيمته ٩٩٠ مليون دولار. وتبين زيادة التقديرات السابقة البالغة ٧٠٠ مليون دولار، أولا، عجزا قدره ٧٥ مليون دولار في المدفوعات الخاصة المشار إليها أعلاه. وثانيا، إعادة تقدير الديون المستحقة للمعدات التي تملكها الوحدات، ولا سيما قوة الأمم المتحدة للحماية. ولكن الأمين العام ما زال ملتزما بتخفيض هذا المبلغ بأسرع ما يمكن وبأقصى قدر ممكن من التروي.

سادسا - خاتمـــة

١٤ - استنادا الى الافتراضات المدرجة في الإسقاطات الراهنة، يتوقع الآن أن يسجل الصندوق العام المشترك في نهاية عام ١٩٩٦ عجزا نقديا قدره ١٩٥ مليون دولار، وأن تسجل الحسابات الموحدة لعمليات حفظ السلام رصيدا موجبا قدره ٩١٠ ملايين دولار. وبذلك يصل الرصيد النقدي الموحد للمنظمة الى ٧١٥ مليون دولار، بالمقارنة مع التقديرات السابقة البالغة ٦٩٢ مليون دولار.

١٥ - أما التحسن النسبي في توقعات الميزانية العادية، الذي كان متوقعا عند صدور التقرير السابق، فإنه يتحقق. ولا تزال المنظمة مضطرة الى اللجوء الى الاقتراض من حسابات حفظ السلام للاستمرار في عملياتها الأساسية. ولا يزال المستوى المتوقع لهذا الاقتراض في ٣١ كانون الأول/ديسمبر بدرجة يحتمل معها استمرار هذه الممارسة الى حد ما خلال عام ١٩٩٧. ولا يمثل هذا ممارسة مالية سيئة أصلا فحسب، بل من المحتمل جدا كذلك أن يتدنى مستوى أرصدة عمليات حفظ السلام في المستقبل القريب. وهذا يتوقف على مستوى الأنصبة الجديدة التي ستقرها الجمعية العامة. وفي وقت ينبغي فيه أن تنصب جميع الجهود على إصلاح وتجديد المنظمة، فإن استمرار الأزمة المالية يقوض هذه الجهود ويصرف الانتباه عن تنفيذ الأولويات البرنامجية للدول الأعضاء.

١٦ - ولا تزال الحالة المالية الشاملة للمنظمة غير مستقرة. فمقدار الأنصبة المقررة التي لم تدفع حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ سيظل أكبر بكثير من أي قدر معقول يسمح بالإدارة المالية المتبصرة. ويقدر الآن أن تصل متأخرات الأنصبة المقررة المستحقة على الدول الأعضاء للأمم المتحدة، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ الى مبلغ ٢,٣ بليون دولار، ٦٥ في المائة منه هو نصيب الدولة العضو ذات المعدل الأعلى من الأنصبة المقررة.

١٧ - ويود الأمين العام مرة أخرى أن يسجل تقديره للجهود التي تبذلها دول أعضاء كثيرة لتخفيض المبالغ المستحقة عليها للأمم المتحدة، ويجدد نداءه الى جميع الدول الأعضاء كي تحذو حذو الدول المتزايدة العدد التي تبذل مثل هذه الجهود للوفاء الكامل بالتزاماتها إزاء الأمم المتحدة.

- - - - -